مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٤٦

الخميس، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سينغر ويسنغر/السيد ترولولوس	(الجمهورية الدومينيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد ميشون
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة، إلى إحاطة إعلامية مفيدة بالمعلومات تقدمها السفيرة يوانا فرونيتسكا، الممثلة الدائمة لجمهورية بولندا، بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٥٩١ (٢٠٠٥) (المتعلق بالسودان.

أعطي الكلمة الآن للسفيرة فرونيتسكا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للفقرة ٣ (أ) (٤) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، يشرفني أن أقدم إحاطة لمجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بالمتعلق بالسودان، يشمل الفترة من ٤ تشرين الثاني/أكتوبر إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة في مشاورات غير رسمية في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر للاستماع إلى إحاطة إعلامية من السيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وفيما يتعلق بالزيارة التي قامت بها إلى السودان، قالت السيدة باتن إنها كانت أول ممثلة خاصة معنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع توجه إليها دعوة من حكومة السودان. ولاحظت خلال زيارتها أنه طرأ تحسن كبير في الحالة الأمنية في أجزاء عديدة من دارفور، إلا أن النساء والفتيات ما زلن يواجهن تحديات أمنية كبيرة. وأعربت السيدة باتن عن تفاؤلها بشأن إطار التعاون الذي كان من المفترض أن يُنجز قريبا، والذي يهدف إلى منع ومعالجة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. كذلك يشدد الإطار على المساءلة باعتبارها جانبا أساسيا من جوانب الردع والمنع. وأردفت السيدة باتين قائلة إن وقف العنف الجنسي وكفالة المساءلة عن هذه الجرائم، وتنفيذ تدابير الوقاية والحماية المحددة، على النحو المتوخى في إطار التعاون، كلها لازمة لرفع اسم القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من تقريري الأمين العام عن العنف الجنسي في حالات النزاع.

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت اللجنة نشرة صحفية (SC/13582) عن الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيد باتين. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم فريق الخبراء المعني بالسودان تقريره النهائي (انظر S/2019/34) وفقا للفقرة ٢ من القرار ٢٤٠٠ (٢٠١٨). وناقشت اللجنة التقرير والتوصيات الواردة فيه في مشاوراتها غير الرسمية أمس. وقد أُحيل التقرير النهائي إلى المجلس في ١٠ كانون الثاني/يناير، ولذلك لن أخوض في بياني بالتفاصيل عن محتواه. خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم يأخذ فريق الخبراء في الاعتبار التطورات الأخيرة في عملية السلام في دارفور، وبالتحديد التوقيع في ٦ كانون الأول/ديسمبر على اتفاق ما قبل التفاوض بين جيش تحرير السودان – فصيل ميني ميناوي، وحركة العدل والمساواة وحكومة السودان، بدعم من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وفيما يتعلق بالتوصيات المقدمة إلى مجلس الأمن، أوصى الفريق بأن يحث المجلس الفصائل المتحاربة في ليبيا على وقف التعاون مع الجماعات المسلحة الدارفورية. ويرى الفريق أيضا أنه ينبغي للدول الأعضاء دعم مركز العمليات الإقليمي في الخرطوم والمبادرات الإقليمية المشابهة في إطار نهج كلي وشامل إزاء بناء السلام وإدارة الحدود والتصدي للتحديات العامة مثل تهريب المهاجرين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السفيرة فرونيتسكا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر سعادة السفيرة يوانا فرونيتسكا، رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، على إحاطتها عن أنشطة اللجنة للفترة من ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ونشيد بها على عملها المتميز على رأس اللجنة ونؤكد لها دعم كوت ديفوار في ممارسة مهامها.

أتاحت المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر فرصة لأعضاء اللجنة للاستماع إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وترحب كوت ديفوار بتحسن الحالة الأمنية في دارفور، ولكنها تعرب عن أسفها إزاء الزيادة في العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. ويؤكد بلدي أن المسؤولين عن تلك الأعمال يجب أن يخضعوا للمساءلة عنها أمام السلطات المختصة. ومن الضروري أيضا تعزيز الحماية لأولئك الضحايا وتحسين منع تلك الجرائم.

كما ترحب كوت ديفوار بزيارة الممثلة الخاصة إلى ذلك البلد، بمبادرة من حكومة السودان، وهو ما يمثل خطوة هامة في وضع إطار للتعاون بين حكومة السودان والأمم المتحدة، وهو ما يستهدف، في جملة أمور، منع العنف الجنسي في النزاع ومساءلة مرتكبي تلك الأعمال البشعة.

إن وجود الجماعات المتمردة الدارفورية في ليبيا وتمويلها من قبل الأطراف الليبية المتحاربة، فضلا عن قدرة الجماعات المسلحة السودانية على كسب أموال في المنطقة وخارجها، كما هو مبين في تقرير فريق الخبراء (انظر S/2019/34)، هو مصدر قلق كبير بالنسبة للمجلس. ويبدو من الضروري تعزيز التعاون بين مختلف أفرقة الخبراء ولجان الجزاءات من أجل إنشاء أطر لتبادل المعلومات، وهو من شأنه أن يعزز بلا شك عمل هذه الأفرقة واللجان.

في الختام، تهنئ كوت ديفوار مرة أخرى رئيسة لجنة جزاءات القرار ١٥٩١ وتدعو إلى زيادة التعاون بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة بغية استعادة السلام والاستقرار الدائمين في السودان.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفيرة يوانا فرونيتسكا على إحاطتها بشأن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، بشأن السودان، عن الفترة المشمولة بالتقرير ومدتها ٩٠ يوما. لقد كان تقريرا ممتازا واستمعنا إليها باهتمام. وسأركز في بياني اليوم على ثلاث مسائل، وهي: الحالة الأمنية والانتقال إلى بناء السلام، وبالطبع، الجزاءات.

أولا، ترحب إندونيسيا بالاستقرار النسبي للحالة الأمنية في دارفور، باستثناء الاشتباكات المتقطعة في جبل مرة، على النحو الذي أكده التقرير الأخير للأمين العام. كما نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة السودانية من أجل تشجيع تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، بدعم من المجتمع الدولي. ويشعر وفد بلدي بالتشجيع إزاء توقيع اتفاق ما قبل التفاوض بين الحكومة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي وحركة العدل والمساواة في الشهر الماضي في برلين.

غير أننا نلاحظ أيضا مع القلق وجود الجماعات المسلحة الدارفورية، ولا سيما فيما يتعلق بجهودها الرامية إلى اكتساب قدرات مالية وعسكرية. لقد حان الوقت لقطع مصادر تمويل تلك المجموعات فعليا. ويتعين على المجتمع الدولي ممارسة ضغوط

قوية على الأطراف التي لا تزال تعوق التقدم نحو تحقيق السلام الدائم وتجنح إلى الحرب.

ثانيا، يعزز التحسن في الحالة الأمنية مفهوم الانتقال المعتمد في القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨) ويتيح لنا التركيز على أنشطة بناء السلام والتنمية في دارفور. ويجب مواصلة مساعدة السودان في بناء القدرات، بما يتماشى مع مبادئ السياسات والأولويات الوطنية. وتعبئة الموارد عامل رئيسي في دعم الانتقال إلى بناء السلام والتنمية، مع القيام أيضا في الوقت نفسه بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وضمان استمرار تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام. ويرى وفد بلدي دورا محتملا لصندوق بناء السلام في هذا الصدد. كما نرحب بالاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر لإعلان التبرعات من أجل دارفور لضمان توفير تمويل كاف لفريق الأمم المتحدة القطري. وعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية، أكدت مرارا في مداخلاتي على أن التنمية الاقتصادية عامل رئيسي لضمان الاستقرار والنمو والسلام الدائم في البلدان. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة لضمان الحفاظ على السلام في دارفور.

ثالثا، فيما يتعلق بمسألة الجزاءات، تتمسك إندونيسيا برأي ثابت بشأن فعاليتها. فالجزاءات ينبغي ألا تُستخدم إلا كملاذ أخير، مع وضع جدول زمني واضح وشفاف وقابل للقياس لها. كما يجب إجراء تقييم دوري لتطبيق تدابير الجزاءات، بما في ذلك إزاء خلفية آخر تطورات الحالة على أرض الواقع. وكما ذكرتُ للتو، ينبغي أيضا النظر في التنمية الاقتصادية في سياق فعالية الجزاءات. وإندونيسيا على استعداد للإسهام في تلك المناقشة.

أود أن أختتم بياني بالثناء على العمل البالغ الأهمية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وقد برهنت إندونيسيا على التزامها بالمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في دارفور، بما في ذلك من خلال مساهمتها التي طال أمدها في العملية المختلطة، والتي تبلغ في الوقت الراهن ٤٧٧ من حفظة السلام. ويعتقد وفد بلدي أن تحسن الحالة الأمنية في دارفور يمهد السبيل لخروج العملية المختلطة في نهاية المطاف في عام ٢٠٢٠، تمشيا مع القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨).

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشيد إشادة مستحقة بالسفيرة يوانا فرونيتسكا على إحاطتها الشاملة وعملها الممتاز بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، بشأن السودان. وأود أيضا أن أثني على ممارستها المتعلقة بجعل تقارير اللجنة علنية، بحيث يمكن مناقشتها في الجلسات العامة لمجلس الأمن.

إزاء هذه الخلفية، نأخذ الكلمة للإشارة، عموما، إلى قلق جمهورية غينيا الاستوائية إزاء استئناف القتال بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في منطقة جبل مرة، والذي أدى إلى سقوط العديد من الضحايا وإلى عمليات تشريد جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وانتهاك حقوق الإنسان. ونشير أيضا إلى قلق حكومة بلدنا إزاء العنف الجنسي المتصل بالنزاع في دارفور، فضلا عن التحديات التي تواجه النازحين لدى عودتهم إلى ديارهم.

وكما نعلم، فإن حكومة السودان لا تدخر وسعا لحل الأزمة ولتطبيع الحالة في مناطق النزاع. وكما يشير آخر تقرير للأمين العام، فإن الحالة الأمنية في دارفور لا تزال مستقرة نسبيا، باستثناء الاشتباكات المتقطعة في منطقة جبل مرة واستمرار النزاعات القبلية على الأراضي والموارد.

وبغية مواصلة توطيد التقدم المحرز من خلال جهود الحكومة السودانية، من الضروري التصدي لأنشطة الجماعات المسلحة الدارفورية التي تعزز مركزها في ليبيا. فمصادر تمويلها هي التي تمكنها من مواصلة تأجيج النزاع.

وفي هذا الصدد، لا بد من الإنفاذ الصارم لجميع الجزاءات المفروضة على الأفراد والكيانات المدرجين في القائمة، بما في ذلك حظر السفر وتجميد الأصول.

وثمة حاجة ملحة بنفس القدر إلى أن يدعو مجلس الأمن مختلف الفصائل المتحاربة في ليبيا إلى أن تمتنع عن التعاون مع الجماعات المسلحة في دارفور. وما دامت الجزاءات التي يعتمدها المجلس لا يتم التقيد بها بشكل صارم، سيكون من الصعب إعادة الأمور إلى نصابها أو ضمان أمن السكان أو وضع حد للحالة الإنسانية الصعبة أو حماية المرأة من الانتهاك الجنسي. ولذلك، من الضروري استعراض الجزاءات المفروضة بموجب القرار ٢٤٠٠ (٢٠١٨) بالتزامن مع عملية سحب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ونختتم مداخلتنا بتقديم التهنئة للعملية المختلطة على الأعمال التي تقوم بها، ونشجعها على الاستمرار في ذلك السياق، ولا سيما حماية المدنيين، أثناء عملية سحب العملية المختلطة. وكذلك نشجع حكومة السودان على بذل كل ما في وسعها لتنفيذ الجزاءات. وينبغي لها أن تنظم دورات تدريبية لبناء القدرات فيما يتعلق بالعنف الجنسي وأن تنشئ مراكز شرطة ومؤسسات قضائية في المناطق النائية من البلد من أجل تيسير إمكانية الوصول إلى العدالة وتوفير الحماية الشُرطية.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة يوانا فرونيتسكا على إحاطتها اليوم بشأن العمل الهام الذي تضطلع به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، وعلى التزامها بعمل اللجنة. وكما هو الحال دائما، سنستمر في دعمنا لها.

أكدت الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتن، إلى لجنة الجزاءات المفروضة على السودان في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، استمرار مشكلة العنف الجنسي، من قبل الجهات الفاعلة التابعة للدولة وغير التابعة لها في السودان والحاجة المستمرة إلى الاهتمام الدولي بهذه المسألة. ونشعر بالقلق إزاء إفادة الممثلة الخاصة بأن مرتكبي العنف الجنسي يشملون عناصر من القوات المسلحة السودانية والشرطة وكذلك أعضاء في الميليشيات المسلحة غير الحكومية. ومن الضروري أن تحقق حكومة السودان مع المسؤولين عن هذه الجرائم وأن تحاسبهم.

ويسمح نظام الجزاءات المفروضة على السودان بإدراج الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو غير ذلك من الفظائع في قائمة الجزاءات. وينبغي تزويد فريق الخبراء المعني بالسودان، كما أوصت الممثلة الخاصة باتن، بالمزيد من الموارد من أجل التحقيق في جرائم العنف الجنسي وتكليفه بالقيام بذلك في مناطق جبل مرة، بما في ذلك نيرتيتي، حيث أُبلغ عن وقوع عدد من الحوادث في الآونة الأخيرة. وإذ لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل لمعالجة هذه المشكلة المستمرة، فإننا نقدر تواصل الحكومة السودانية مع الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ونحث الحكومة على مواصلة التعاون معها في المستقبل.

يشكل تعزيز حماية وممارسات حقوق الإنسان أحد المجالات الرئيسية الستة ذات الاهتمام المشترك التي أُعطيت الأولوية في المرحلة الثانية من إطار العمل الثنائي بين الولايات المتحدة والسودان، الذي تم الاتفاق عليه في العام الماضي. ونرحب بالتزام السودان بإحراز تقدم بشأن تلك المسألة، من بين أمور أخرى. ونشير، في ذلك الصدد، إلى قلقنا البالغ إزاء تعامل الحكومة السودانية مع الاحتجاجات الأخيرة في السودان، مما أسفر عن عدد كبير من الوفيات والإصابات الخطيرة، فضلا عن الاحتجاز التعسفي من دون تهمة أو محاكمة لعدد من الناشطين السياسيين والمحتجين. ونحث الحكومة على الاحترام الكامل للحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والإفراج عن جميع الصحفيين وزعماء المعارضة السياسية والنشطاء وغيرهم من المحتجين المحتجزين بصورة تعسفية. وكذلك نحث الحكومة على أن تكفل إجراء تحقيق مستقل وشفاف تماما في قتل المحتجين في أقرب وقت ممكن، على أن يعقب ذلك تحقيق المساءلة عن أي استخدام مفرط للقوة.

فيما يتعلق بتقرير فريق الخبراء (انظر S/2019/34)، نلاحظ مع القلق استمرار الاشتباكات بين جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد والقوات الحكومة السودانية. ويقلقنا بشكل خاص رد القوات المسلحة السودانية على هجمات الكر والفر التي يشنها جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بعمليات عسكرية واسعة النطاق تستهدف إخراج المجموعة من المنطقة. فقد أسفر القتال عن عدد كبير من الضحايا في صفوف الجانبين، علاوة على نزوح جديد وأزمة إنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان. ولا تزال النساء والفتيات يتعرضن للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في جميع أنحاء دارفور. وما ينتج عن ذلك من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وإطلاق نار عشوائي ونهب وتدمير للممتلكات هو أمر غير مقبول، وندعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية.

وعلى الرغم من أن انخفاض الدعم المالي واللوجستي من جنوب السودان للمتمردين في دارفور أمر مشجع، يساورنا القلق إزاء تقارير عن تزايد الدعم من قبل الجماعات الليبية للجماعات المسلحة الدارفورية. وعلاوة على ذلك، فإن الأفعال المُبلغ عنها، والتي تمثل تحديا لحظر توريد الأسلحة من قبل جميع الجماعات المسلحة وحكومة السودان، تؤكد الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتنفيذ حظر توريد الأسلحة المفروض بموجب نظام الجزاءات.

ويساور الولايات المتحدة القلق إزاء ما ورد في تقارير الفريق عن أن حكومة السودان تتدخل في استقلال الفريق من خلال فرض مشاركة الحكومة في اجتماعات الفريق مع المحاورين من المنظمات غير الحكومية. ونحن نؤيد استقلال الفريق تأييدا تاما، وندعو حكومة السودان إلى التعاون في هذا الصدد. وتشجع الولايات المتحدة جميع الدول الأعضاء على التعاون مع فريق الخبراء المعني بالسودان وعلى التنفيذ الكامل لالتزاماتنا بموجب تدابير حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر. وندعو الفصائل الليبية المتحاربة إلى أن توقف تعاونها مع الجماعات الدارفورية المسلحة.

وسنواصل تشجيع حكومة السودان وحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي على الاستفادة من الاتفاق الأخير في وضع إطار للمفاوضات وإحراز تقدم صوب وقف الأعمال العدائية والتوصل إلى اتفاق سياسي. وكذلك ندعو جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد إلى التعاون مع كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن دارفور وإلى الانخراط في عملية السلام.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة يوانا فرونيتسكا، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، على إحاطتها.

تظل الحالة في منطقة دارفور في السودان مستقرة عموما في الوقت الحاضر. فالحكومة السودانية تمضي قدما بنشاط صوب إعادة بناء دارفور وتعزز بناء قدراتها في مجالي الحوكمة والأمن في المنطقة. كما إنها بدأت تنخرط مع الأطراف التي لم توقع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ومن شأن هذه الجهود التي تبذلها الحكومة أن تزيد تعزيز عملية السلام في دارفور وتمضي بها قدما.

وتعتقد الصين أن الحكومة السودانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على الأمن في دارفور. وبينما يستمر السحب التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من دارفور وفقا لخريطة الطريق، يتعين على المجتمع الدولي أن ينشط في مساعدة الحكومة السودانية على تحسين أمنها وبناء قدرتها على الحكم وكفالة أن تتولى قوات الأمن السودانية المسؤوليات الأمنية من العملية المختلطة في أقرب وقت ممكن.

ويجب على المجلس أن يستعرض الجزاءات المفروضة على السودان في حينه وإجراء تعديلات في ضوء التطورات الأخيرة،

بهدف رفع الجزاءات في نهاية المطاف. ومن شأن ذلك أن يرسل إشارة إيجابية إلى البلدان المعنية وأن يساعد الحكومة السودانية بشكل أفضل على الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

وتلاحظ الصين أن بعض أحزاب المعارضة والجماعات المسلحة في دارفور ما زالت ترفض عملية السلام. وتحث الصين أحزاب المعارضة والجماعات المسلحة على المشاركة بنشاط في عملية السلام والتوصل إلى حل عن طريق الحوار السلمي والوسائل السياسية الأخرى. وتدعم الصين فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ فيما يتعلق بالسودان وجنوب السودان في مواصلة مساعيه الحميدة للتشجيع على الحل السلس للمسائل ذات الصلة.

تشكل التنمية ضمانة هامة للسلام. وتأمل الصين في أن يستمر الشركاء الدوليون في العمل بنشاط، وفقا لاحتياجات السودان، لتقديم المساعدة الإنسانية والدعم الاقتصادي. وينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد استفادة كاملة من المنصات المتاحة، مثل لجنة بناء السلام، لتقديم الدعم اللازم من أجل التعمير والتنمية في السودان.

ما فتئت الصين مؤيدا طويل الأمد لعملية السلام في دارفور، السودان، وهي أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات في العملية المختلطة. وما زلنا نسهم إسهاما إيجابيا، على مر السنين، في صون السلام والاستقرار في دارفور. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي، وسنواصل القيام بدورنا البناء في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في دارفور.

السيد العتيبي (الكويت): أشكر الممثلة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة، سعادة السفيرة يوانا فرونيتسكا، على إحاطتها التي قدمتها بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان..

بعد المشاركة في مداولات اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) والاطلاع على تقارير فريق الخبراء المعاون لها، بما في ذلك التقرير النهائي (انظر S/2019/34)، تبين أن ملفات النازحين والأمن ومستقبل دارفور تطغى على مداولات وتقارير اللجنة.

وبالنسبة للنازحين، نعرب عن ارتياحنا إزاء الانخفاض المتواصل في أعداد النازحين في دارفور منذ سنوات. ونتطلع إلى أن تقدم الدول الأعضاء ما في وسعها من أجل دعم السودان لتوفير الظروف المواتية لعودة واستقرار النازحين وتوفير الخدمات الأساسية لهم واستمرار وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين إليها.

أما الحالة الأمنية، فنكاد نجمع حول التقدم المحرز في استقرار مجمل المناطق في دارفور باستثناء الأعمال القتالية في محيط جبل مرة. وقد بات من الضروري أن يراجع المجلس نظام الجزاءات عملا بالقرار ٢٤٠٠ (٢٠١٨)، باتجاه رفعها تدريجيا وبما يعزز سلطة الحكومة لممارسة سيادتها على كامل أراضيها بشكل يتماشى مع التطورات والواقع في الميدان. ومع ما تبديه الأطراف من تعنت أو تعاون مع الجهود السلمية، نجدد تقديرنا لجهود السلطات السودانية في جمع السلاح وتجديد وقف إطلاق النار. إن تحقيق الأمن في دارفور قد دفع بمعظم الفصائل المسلحة إلى الخروج من السودان لتواصل تهديدها للأمن والسلم أينما حلت.

ختاما، سيدي الرئيس، وفيما يتعلق بمستقبل دارفور، فإن أولوية الحل السياسي تظل هدفنا جميعا. ورغم عدم إحراز تقدم سياسي كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن حكومة السودان تظل الطرف الوحيد المشارك في جميع المفاوضات بشأن دارفور. كما أن وثيقة الدوحة تبقى أساسا نسترشد به عند الحديث عن مستقبل دارفور عملا بها وبقرار مجلس الأمن ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، وارتبط ذلك كله بمراجعة المجلس للجزاءات عملا بالقرار ٢٤٠٠ (٢٠١٨). تلك المراجعة التي كنا نأمل أن تتحقق خلال عام من صدور ذلك القرار.

ونجدد دعمنا للسودان في المضي قدما نحو بناء السلام واستدامته في دارفور.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): سيدي الرئيس، نود أن نشكركم على عقد هذه الجلسة، كما نود أن نشكر السفيرة يوانا فرونيتسكا، رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، على بيانها المفصل الذي يقدم كل ٩٠ يوما عن أعمال اللجنة، وعلى عملها الهام على رأس اللجنة. ونود أن نسلط الضوء بصورة خاصة على الإحاطة التي قدمتها السيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، التي وافتنا بمعلومات عن الحالة المزرية التي يواجهها الشعب السوداني، لا سيما النساء والأطفال، الضحايا الرئيسيين لهذه الآفة، التي ترتكبها أطراف فاعلة من الدول ومن غير الدول.

وفي هذا الصدد، نلاحظ بقلق أنه على الرغم من تحسن الحالة الأمنية في العديد من مناطق دارفور، فإن عدد ضحايا العنف الجنسي لا يزال يثير الانزعاج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الحالات لا يبلغ عنها لأسباب مختلفة، بما في ذلك الخوف من الانتقام أو الوصم أو عدم تنفيذ القانون. ونشدد على الحاجة الماسة إلى تقديم المسؤولين عن هذه الجرائم الفظيعة إلى العدالة. ونؤيد توصيات السيدة باتن ونود أن نؤكد بشكل خاص على أهمية إدراج العنف الجنسي بوصفه معيارا مستقلا للإدراج في قائمة الجزاءات.

وفي هذا الصدد، وكما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير، نعتقد أن الجزاءات الانتقائية أداة هامة لمعالجة هذه المشكلة ويمكن لمجلس الأمن يمكنه أن يسهم في منع هذه الجرائم. وعلاوة على ذلك، نلاحظ بقلق أن الجماعات المتمردة في دارفور لا تزال تتلقى التمويل من مختلف المصادر والبلدان في المنطقة. وهذا يشكل تهديدا مستمرا للاستقرار النسبي في دارفور، وفي نهاية المطاف، يتعارض مع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام في البلد.

ونود أن نسلط الضوء على أهمية أن تمتثل جميع الأطراف لحظر توريد الأسلحة. إننا نشجب الانتهاكات المتكررة لهذا الحظر وندعو حكومة السودان والدول الأعضاء إلى تنفيذ هذا الالتزام الدولي؛ والامتثال للتدابير المتعلقة بتجميد الأصول؛ والتعاون مع فريق الخبراء.

كما نلاحظ بقلق استمرار الصدامات بين حكومة السودان والجماعات المتمردة في منطقة جبل مرة. والعنف الناجم عن ذلك يؤدي إلى زيادة التشرد والانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكب ضد المدنيين.

وأخيرا، نهنئ ونشكر مرة أخرى السفيرة فرونيتسكا على عملها على رأس اللجنة، ونتعهد لها بتعاوننا بغية مواصلة الإسهام في الجهود الرامية إلى التوصل إلى وقف نهائي للأعمال القتالية وبلوغ اتفاق سياسي سيسمح بتوطيد السلام الدائم في دارفور.

السيد ميشون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السفيرة يوانا فرونيتسكا على إحاطتها عن الأنشطة التي قامت بها في عام ٢٠١٨ اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، بشأن السودان، وأثني على عملها بصفتها رئيسة لجنة الجزاءات خلال العام الماضي. لقد أسهمت المبادرات والاجتماعات التي ذكرتها، لا سيما ما قامت مع السيدة باتن في تشرين الأول/أكتوبر، في عملية التفكير المشتركة الجارية في المجلس بغية كفالة التنفيذ السليم لنظام الجزاءات. إن فرنسا تؤيدها تأييدا تاما وتثني على التزامها الشخصي بالسلام في دارفور.

وتتابع فرنسا عن كثب الأحداث الجارية في السودان، ليس فقط في الخرطوم بل في المقاطعات أيضا. وفي سياق الاحتجاجات الاجتماعية الحالية، ندعو السلطات السودانية إلى كفالة حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، بما يتفق مع التزاماتها الدولية. ويجب على جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي أعمال عنف أخرى بغية تهدئة الحالة.

ونقر بأن الحالة الأمنية في دارفور قد تحسنت على نحو عام. غير أننا نستنكر استئناف الاشتباكات في جبل مرة، التي أدت إلى تشريد الأشخاص ووقوع خسائر في صفوف المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب جميع أطراف النزاع. ويجب على السلطات السودانية والجماعات المسلحة قطعا المضي قدما في عملية السلام. وهذا لا يتطلب إنهاء الأعمال العدائية فحسب، وإنما أيضا معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، لا سيما المسائل المتعلقة بملكية الأراضي والوصول إلى الموارد الطبيعية واستعادة سيادة القانون.

وفي هذا الصدد، أرحب بالتوقيع في ٦ كانون الأول/ديسمبر في برلين على اتفاق لإجراء مفاوضات ابتدائية بين الحكومة وبعض الجماعات المسلحة. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح.

بيد أننا لا نزال نشعر ببالغ القلق إزاء مسألة العنف الجنسي. وفي هذا الصدد، أثني على المساهمة القيمة للسيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. فالمعلومات المفصلة التي وافت بها اللجنة أتاحت لنا تحسين فهمنا لنطاق العنف الجنسي في دارفور.

ويؤسفني في هذا الصدد أننا لم نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تضمين تقريرها المحتوى الكامل للبيان الذي أدلت به أمام اللجنة الجزاءات، ولكننا نحيط علما بكل تلك المعلومات وندعم على نحو كامل توصياتها، لا سيما التوصية بجعل العنف الجنسي معيارا مستقلا للإدراج في قائمة الجزاءات. والمسؤولون عن هذا العنف يجب أن يخضعوا للمساءلة. ويجب علينا أن نشجع الضحايا على التبليغ عن أعمال العنف، ويجب علينا أيضا أن نكفل إجراء التحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها. وهذه مسألة ذات أولوية بالنسبة لنا.

كما نشعر بقلق بالغ إزاء مسألة إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية. ويجب وضع نظام قوي لوقف دائم لإطلاق النار من أجل إتاحة إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق إلى الأقاليم والشعوب التي تحتاج إليها.

وأخيرا، إن انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وهو موضوع أعرب المجلس مؤخرا عن موقفه بشأنه، ينبغي أن يتم تدريجيا، بما يتماشى مع الحالة الأمنية في الميدان، ومع الأخذ في الاعتبار بوجه خاص حالة الأشخاص المشردين، واحترام حقوق الإنسان، ومسألة العنف الجنسي. وإذا استوفيت هذه الشروط، وهو ما نأمله، سيكون من المهم أن يسمح لمراقبي حقوق الإنسان، بعد خروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بالوصول إلى كامل أراضي البلد، ولا سيما المناطق النائية.

وفي الختام، أود أن أقول إن نظام الجزاءات المفروضة على السودان يظل صكا أساسيا، فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة والجزاءات الفردية، من أجل توفير الدعم خلال هذه المرحلة الانتقالية، التي يجب أن نبقى فيها متيقظين على نحو خاص.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر السفيرة يوانا فرونيتسكا، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، على ما قامت به من عمل ممتاز. ونشكرها على إحاطتها، وكنا نود تلقي تقرير أطول وأكثر تفصيلا. كما نأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه الوثيقة المهمة.

ونحن أيضا مهتمون بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام باتن. تشعر ألمانيا بقلق شديد إزاء العنف الجنسي في السودان. كما نتفق أيضا مع الممثل الدائم لبيرو، الذي اقترح النظر في إدراج العنف الجنسي بوصفه معيارا للجزاءات في هذا السياق. ينبغي تنفيذ الجزاءات بدقة. وفي الوقت الراهن، فإننا نرى ضرورة دعم نظام الجزاءات والحفاظ على العمل المهم جدا الذي قام به فريق الخبراء، ونشيد به.

وبصورة أعم بشأن دارفور، أود أن أقول إن ألمانيا تشارك كثيرا في بناء السلام في دارفور – فهذا أمر مهم جدا بالنسبة لنا ونؤيد جهود الوساطة والحوار السياسي، وهي ضرورية، إذ إنها السبيل الوحيد للتوصل إلى حل دائم للسودان ودارفور. من الواضح أننا نرحب بتوقيع اتفاق ما قبل التفاوض بشأن دارفور في برلين. ونقف على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم عملية السلام.

ومع ذلك، فإننا نعترف بأن هناك بعض التحسن في الحالة الأمنية في دارفور، وعلينا أيضا أن نأخذ في الاعتبار التحديات المتبقية. ويشمل ذلك التحديات الأمنية، كما ذكر العديد من الزملاء. ويساورنا أيضا بالغ القلق أن حكومة السودان لم تنفذ بعد وقف إطلاق النار المطول. كما نود أن نعرب عن قلقنا من أن الحالة الداخلية الحالية في السودان قد تؤدي أيضا إلى فقدان الزخم الذي تولّد في عملية السلام.

أما بخصوص الحالة والتطورات في السودان عموما، أود أن أوضح أننا نتابعها مع القلق؛ ومن الواضح أن هناك احتجاجات في جميع أنحاء البلد منذ كانون الأول/ديسمبر. وقد قتل أشخاص خلال تلك الاحتجاجات وأصيب آخرون بجروح. وأعربت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء التقارير الموثوقة عن استخدام القوة المفرطة. وينبغي لحكومة السودان أن تستجيب للشكاوى المشروعة للشعب السوداني ويتعين مراعاة الآراء المتباينة وعدم ردعها بالقوة المفرطة. وينبغي أن تستند كل تلك التدابير إلى مبدأ التناسب.

وإزاء تلك الخلفية الشاملة وهذه التطورات في السودان عموما، وفي دارفور على وجه الخصوص، نرى أن وحدة مجلس الأمن لا تزال في غاية الأهمية، وأن التنفيذ الصارم لنظام الجزاءات يظل مهم جدا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالإضافة إلى البيان الذي أدليت به بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

أود أن أبدأ بالإعراب عن الشكر للأعضاء المنتهية فترة عضويتهم في مجلس الأمن – إثيوبيا وبوليفيا والسويد وكازاخستان وهولندا – على تعاونهم المثمر والموجه نحو إيجاد الحلول خلال فترة عضويتهم في المجلس وعلى إسهاماتهم القيمة في عمل اللجنة. أود أيضا أن أشكر حكومة السودان والبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة لما أبدته من تعاون خلال السنة الماضية من مدة رئاستي.

وبالعودة إلى لجنة الجزاءات، أود أن أبرز بعض المسائل ذات أهمية بالغة بالنسبة لبولندا. إننا نشعر بالقلق إزاء التقارير الواردة عن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، التي لا تزال ترتكب في دارفور مع الإفلات من العقاب. وندعو حكومة السودان إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد لتلك الأعمال وتقديم الجناة إلى العدالة، وإلى مواصلة التعاون بشأن هذه المسألة مع الممثل الخاص باتن. لقد شهدنا جميعا النتائج الإيجابية لمشاركة الحكومة بشأن مسألة الأطفال والنزاع المسلح. ونحن مقتنعون بأن بوسع السودان أن تستفيد من تلك الخبرة في مجالات أخرى.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء عواقب الاشتباكات بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد في جبل مرة، بالنسبة للسكان المدنيين، وكذلك إزاء التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سياق أعمال القتال. وتبعث حالة المشردين داخليا على القلق. فهم يفتقرون للخدمات الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن الحصول على المعونة الإنسانية. كما أنهم عرضة للتهديدات والمضايقات والترهيب.

وفيما يتعلق بالعناصر الأخرى لنظام الجزاءات، نلاحظ مع الأسف التقارير عن انتهاكات حظر توريد الأسلحة، من جانب الحكومة وجميع الجماعات المسلحة، وندعو حكومة السودان إلى

الحصول على الموافقة المسبقة من اللجنة قبل نقل المواد العسكرية إلى دارفور.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى فريق الخبراء المعني بالسودان على نهجهم المهني، ونوعية المعلومات التي يوفرونها للجنة وعلى التعاون اليومي بيننا. وأشجع حكومة السودان على مواصلة تعاونها مع الفريق وعلى توفير الحيز اللازم للخبراء من أجل الوفاء بولايتهم باستقلالية ونزاهة.

ترى بولندا أن الجزاءات ليست عقوبة بل أداة من أدوات السياسة العامة الرامية إلى تغيير السلوك وجعلها بناءة، وضرورة أن تخضع للاستعراضات الدورية، لكي تجسد الديناميات على أرض الواقع. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى التوصية في أعقاب الزيارة التي قمت بها إلى السودان، وأبلغت المجلس بشأنها خلال إحاطتي الإعلامية الفصلية في حزيران/يونيه من العام الماضي (انظر S/PV.8287). وفيما يلي نص التوصية:

”أن يمضي المجلس قدما، على النحو الوارد في الفقرة ٣ من القرار ٢٤٠٠ (٢٠١٨)، في تحقيق عزمه على استعراض التدابير المتعلقة بدارفور في ضوء تطور الحالة على أرض الواقع. وكجزء من الاستعراض الذي أشرت إليه، يمكن للمجلس أن ينظر في تحديد معايير تستهدف إيجاد حلول لإنهاء التدابير المفروضة في الأجل الطويل، ويمكن أن تكون بمثابة أداة للتغيير الإيجابي في السودان“.

وأود أن أؤكد على تلك التوصية، وأطمئن المجلس، بوصفي رئيسة للجنة الجزاءات المفروضة على السودان، أنني على استعداد لمساعدة المجلس في كل الجهود الرامية إلى تعديل نظام الجزاءات لكي يعكس الحالة الراهنة في دارفور.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد للمجلس على أن الرئيسة سوف تستمر في إدارة أعمال اللجنة بحيث كي تدعم المجلس في جهوده الرامية إلى تيسير إنهاء النزاع الذي طال أمده في دارفور. وبذلك، تسهم في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أشكر زميلتي الممثلة الجائمة لبولندا على عرضها المفصل المتعلق بأنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان. وأثني على طريقتها الدينامية في قيادة عمل اللجنة.

وبشكل عام، يمكننا القول أن الحالة في دارفور في تسير في اتجاه إيجابي، ولكنها لا تزال تتطلب اهتمامنا. إننا نشعر بالقلق إزاء أعمال العنف التي لوحظت خلال المظاهرات التي جرت مؤخرا في جميع أنحاء البلد. ونحن نأسف لأن هذا العنف أدى إلى حالات وفاة، وندعو السلطات إلى ممارسة ضبط النفس. كما يساورنا القلق إزاء الأثر المحتمل للحالة السياسية في السودان على عملية السلام في دارفور. وندعو جميع الأطراف إلى الانضمام إلى عملية السلام.

إن الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها للتو تذكرنا بأنه، حتى ونحن نفكر في استراتيجية انسحاب ا العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فإن معاناة السكان، وللأسف، لم تنته بعد. ولا يزال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات يؤثر على النساء والفتيات على وجه الخصوص. إننا نشعر ببالغ القلق إزاء عدم إمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية. وندعو حكومة السودان إلى تعزيز قدرتها الوطنية للدعم القانوني والطبي والنفسي لضحايا العنف الجنسي.

وفي هذا الإطار، نؤيد عمل الممثلة الخاصة باتن، ونتطلع إلى مواصلة العمل معها، وخاصة الاستماع إليها في إطار اجتماعات لجان الجزاءات. وبلجيكا تؤيد إدراج العنف الجنسي كمعيار مستقل، وهذا يعني ضرورة تدريب الخبراء الذين يعملون

في لجان الجزاءات في هذا المجال. ونرى أن ثمة جدوى أيضا لتعاون مماثل مع الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

وهناك عناصر أخرى في تقرير فريق الخبراء تثير قلقنا. وأولها استمرار وجود الجماعات المسلحة خارج السودان. فهؤلاء المقاتلون يقدمون خدماتهم إلى من يدفع أكثر، ولديهم قدرة عالية على التنقل، وهو ما يشكل تهديدا للمنطقة برمتها، بما في ذلك السودان نفسه. ومن جهة أخرى، فإن الأسلحة التي منشؤها في دارفور يجري تداولها في المنطقة. وحتى إذا كانت حملة جمع الأسلحة التي نظمتها سلطات دارفور قد دفعت بعض المقاتلين إلى إعادة بيع فائضهم من الأسلحة، يجب أن تستمر الجهود الرامية إلى كبح هذا الاتجار. فحظر الأسلحة المفروض على دارفور هو أحد التدابير الأكثر فائدة في هذا الصدد.

أخيرا، نود أن ننوه بالعمل القيم لفريق الخبراء الذي يستكمل صورة المشهد لدى أعضاء المجلس عن الحالة في الميدان بمعلومات مفصلة ويمكن التحقق منها وتحقيقات متعمقة. ومهمة فريق الخبراء هذا مهمة للغاية، ولا بد من الحفاظ على استقلاليته لضمان حصول المجلس على أفضل المعلومات الممكنة. وندعو كل الأطراف، في السودان وأماكن أخرى، إلى التعاون بحسن نية مع هؤلاء الخبراء وتمكينهم من القيام بمهامهم بدون تدخل.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة اليوم. كما نود أن نشكر ونحيي السفيرة يوانا فرونيتسكا على إحاطتها وعلى قيادتها لهذا الملف. ونرحب بزملائنا من السودان في المجلس اليوم.

ترحب جنوب أفريقيا بتحسن الحالة الأمنية في دارفور. لقد تحسنت الحالة كثيرا خلال السنوات القليلة الماضية، وينبغي الثناء على دور العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وإننا نحيي السفير جيريمياه مامابولو، رئيس العملية المختلطة، وزملائه – جميع عناصر القبعات الزرقاء والعناصر المدنية – على حسن أدائهم في دارفور. وعلى الرغم من الخفض التدريجي المنتظر، على النحو المبين في القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، يجب أن تستمر العملية المختلطة في توفير الحماية للمدنيين المستضعفين، لا سيما المشردين داخليا والنازحين في المخيمات، ومنع وقوع العنف الجنساني. وجنوب أفريقيا ترحب أيضا بالإنجازات التي تحققت في المضي قدما بعملية السلام في دارفور وتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وتدعو الأطراف جميعا إلى مواصلة التزامها بعملية المفاوضات، تحت إشراف فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

ومن خلال القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، استهدف المجلس الضغط على الأطراف التي تعرقل عملية السلام، والتي اعترفنا بأنها تشكل تهديدا للاستقرار في دارفور والمنطقة. كما استهدف أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات بموجب تصنيف القانون الإنساني الدولي أو قانون حقوق الإنسان أو الفظائع الأخرى، أو من انتهكوا التدابير المتفق عليها في القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤). وبالمثل، كما قال رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، ينبغي لنا أيضا أن نستجيب للتقدم الذي يحرز ميدانيا في تطبيع الحالة في دارفور، ما أدى إلى تقليص حجم الوحدات في بعثة العملية المختلطة من ٠٠٠ ١٧ عنصر إلى ٠٠٠ ٤. وبهذه التطورات الإيجابية في هذا المجال بالسودان، من المهم أن يدرك المجلس ويقر بالتقدم المحرز، بفضل التدابير المفروضة في القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥). وينبغي أن يتمكن المجلس من تخفيف بعض الجزاءات التي سبق فرضها، ونرحب في هذا الصدد بتوصية رئيس اللجنة.

وهذا لا يعني أنه لا توجد عناصر أخرى تتطلب اهتمامنا. فما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار الانتهاكات لحظر الأسلحة، بما في ذلك نقل الأسلحة إلى دارفور، ما يؤدي إلى زعزعة استقرار الحالة على الأرض. وفي هذا الصدد، نحث العملية المختلطة، وفقا للقرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، على مواصلة تقديم المساعدة

الفنية واللوجستية إلى اللجنة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان. وما زال يساورنا القلق إزاء التواجد المتزايد للجماعات المسلحة الدارفورية في ليبيا، حيث أن المزيد من انتهاكات الحظر يمكن أن تؤجج النزاع في المنطقة، مما يقوض أي تقدم نحو الاستقرار والحلول الدائمة للسلام والتنمية المستدامة. والنساء والأطفال هم الأكثر تضررا من العنف الجنسي، الذي أصبح أيضا وبشكل متزايد سلاحا للحرب، مما يؤثر على الآفاق الطويلة الأجل للمجتمعات السلمية والمزدهرة. وفي هذا الصدد، نود أن نثني على حكومة السودان للجهود التي تبذلها لمكافحة العنف الجنسي في النزاع.

في الختام، تأمل جنوب أفريقيا أن تواصل العملية المختلطة تقليص عملياتها وإخلاء المناطق المستقرة في دارفور، وأن تنشئ الحكومة السودانية الخدمات الإدارية وتضمن الحياة الطبيعية في المنطقة المضطربة من السودان حتى الآن. وينبغي للمجلس أن يبذل كل ما في وسعه لضمان وقف العمليات في ٣٠ حزيران/يونيه وتحقيق انسحاب العملية المختلطة، لأنه سيكون دعما كبيرا لدعوة أفريقيا لإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد أحطنا علما بالإحاطة التي قدمتها السيدة يوانا فرونيتسكا، الممثل الدائم لجمهورية بولندا، عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

ونلاحظ الاتجاه الإيجابي عموما في الوضع العسكري والسياسي وتسوية النزاع في دارفور. الحالة الأمنية مستقرة. ومؤشر العنف المسلح في انخفاض. وتوقفت الاشتباكات الواسعة النطاق والنزاعات القبلية. ويعود اللاجئون والمشردون داخليا إلى ديارهم تدريجيا.

ونحن لا نرى بديلا عن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور كأساس للتوصل إلى تسوية سياسية في المنطقة، ونرحب بالتدابير التي تتخذها الخرطوم لتنفيذه. إن التوقيع في ٦ كانون الأول/ديسمبر في برلين على اتفاق مبدئي بشأن استئناف عملية السلام يعبر عن التزام الطرفين بالتوصل إلى سلام دائم في المنطقة من خلال المفاوضات. وفي هذا السياق، شعرنا بخيبة الأمل إزاء الموقف التفاوضي غير البناء لعبد الواحد النور. وعلينا أن نعترف بأن محاولات استمالة الأطراف المتعنتة تضر بعملية السلام. ونعتقد أنه ينبغي للجهات الخارجية التي ترعى المعارضة السودانية أن تكون أكثر تفاعلا في حث الجماعات التي تحميها على اتخاذ مواقف أكثر واقعية.

وكما ذكر مرارا هنا في هذه القاعة، فإن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، بل هي بالأحرى من أدوات ترسانة المجلس لدفع عمليات السلام وتشجيع الحوار السياسي. والتطورات الإيجابية التي شهدناها في دارفور تشير إلى أن الجزاءات التي فرضت قبل ١٤ عاما قد حققت الغرض منها بالفعل.

ومن الجلي أننا بحاجة لوضع خارطة طريق واضحة لرفع الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على السودان. وفي سياق الخفض التدريجي المقرر لوحدات حفظ السلام التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، نود الإشارة إلى أن الرئيس السابق للجنة ١٥٩١ أوصى على نحو منطقي جدا وفي الوقت المناسب بأن يقترن تخفيف نظام الجزاءات بسحب الخوذ الزرق. وقد أثبتت تجربتنا في إريتريا أنه عندما تكون هناك إرادة سياسية مماثلة من جانب أعضاء المجلس الغربيين، من الممكن إحراز تقدم ملموس في رفع الجزاءات. ومن المؤسف أننا لم نر أي مؤشر على ذلك هنا حتى الآن. والأدهى من ذلك أننا نسمع بالفعل من يسمى بالناشطين في مجال حقوق الإنسان يوجهون الإشارات دعما للتشديد بحكم الواقع لنظام الجزاءات التي فرضها المجلس على السودان بجعل العنف الجنسي والجنساني معيارا منفصلا للإدراج في قائمة الجزاءات، وتوسيع قدرة وصلاحيات فريق خبراء لجنة ١٥٩١ في هذا المجال، وربط احتمال رفع الجزاءات المفروضة على السودان بحل

مشكلة العنف الجنسي في دارفور. ونرى أن هذا التغيير الجذري قد يقلب راسا على عقب كامل الهدف المتوخى من نظام الجزاءات المفروضة على السودان، الذي أنشيء من أجل حماية السلام والأمن الدوليين. إن المبادرين بما يسمى بالابتكارات لا يتصرفون استنادا إلى الاتجاهات السائدة في الحالة الحقيقية في الميدان ولكن على أساس خططهم الوطنية الضيقة، التي غالبا ما تكون بعيدة كل البعد عن المصالحة المتعلقة بإحلال السلام في دارفور.

وقد أثار عدد من زملائنا اليوم موضوع الاحتجاجات في السودان. وأود أن أشدد على أن هذا الموضوع لا صلة له بموضوع جلستنا. وهدف هذه الأنواع من الأساليب واضح. وهو إيجاد الانطباع بأن لمجلس الأمن ولاية لمناقشة مسألة سودانية وطنية صرفة في سياق نظام الجزاءات. وأود أن أؤكد أن هذا لا يطابق الواقع بأي حال من الأحوال وينبغي ألا ينخدع أحد فيما يتعلق بهذه المسألة. وعموما، من الصعب أن نقاوم الشعور بأن إثارة مسألة الاحتجاجات المناهضة للحكومة في الخرطوم، التي تشكل في حد ذاتها تدخلا في الشؤون الداخلية للبلد، يأتي تحت عنوان الهندسة الجغرافية السياسية وسياسات الغرب المعروفة الرامية إلى تغيير الأنظمة التي لا تعجبها. ونعرف جميعا إلى ماذا أدى ذلك في ليبيا وجنوب السودان وبلدان أخرى مختلفة. ولا نريد أن نرهن مجلس الأمن ولجنة ١٥٩١ عند الخطط الجيوسياسية لزملائنا الغربيين.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أن أي نظام جزاءات يضعه مجلس الأمن يجب أن يُستعرض حتى يتمكن من التكيف مع الحقائق على أرض الواقع. ومن هذا المنطلق اتفقنا على القرار ٢٤٠٠ (٢٠١٨)، الذي يؤكد بوضوح أهمية إجراء هذه الاستعراضات بشكل منتظم. ونأمل أن توضع معايير محددة لرفع الجزاءات قريبا. ومن الواضح أن وضعها قد تأخر كثيرا.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): على غرار الآخرين، أود أن أبدأ بشكر السفيرة فرونيتسكا، رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، على إحاطتها وعلى جهودها الدؤوبة بصفتها رئيسة، استنادا، بطبيعة الحال، إلى خبرتها الشخصية الكبيرة. ومن المخيب للآمال أنها لم تتمكن، بفعل عدم التوصل إلى توافق في الآراء داخل اللجنة، من تقديم إحاطة إعلامية أكثر شمولا عن الأنشطة التي اضطلعت بها.

إن الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، بما في ذلك لجان الجزاءات، جزء حيوي من عملنا الجماعي لصون السلم والأمن الدوليين. ونحن نعول على تنفيذ عموم أعضاء الأمم المتحدة لنظم الجزاءات التي يوافق المجلس عليها ونطالبهم بذلك، ومن مسؤوليتنا أن نثبت الشفافية في الطريقة التي تدير بها اللجان عملها. ولا تزال المملكة المتحدة تدعم دعما تاما ١٥٩١ نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٥٩١ وفريق الخبراء، وأود أن أشكر الفريق على جهوده المستمرة من أجل تزويد اللجنة بتحليل شامل لتنفيذ نظام الجزاءات والديناميات السياسية والأمنية الأوسع نطاقا في السودان وفي المنطقة.

ولا أتفق مع وصف الوفد الروسي لموقف المملكة المتحدة والبلدان الغربية بشأن الجزاءات بوجه عام والسودان على وجه الخصوص، وهو وصف لا علاقة له بالوقائع. إن نظم الجزاءات والمعايير التي تستند إليها يوافق عليها المجلس، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا الأمر سليم وصحيح. وستواصل المملكة المتحدة العمل بصورة موضوعية بشأن هذه المسألة وجميع نظم الجزاءات، ونشجع جميع زملائنا على الحذو نفس الحذو.

وفيما يتعلق بأنشطة فريق الخبراء، فإن المملكة المتحدة ترحب بازدياد تعاون حكومة السودان. غير أننا نلاحظ الشواغل التي أثيرت فيما يتعلق بالحضور المنتظم للمسؤولين الحكوميين في بعض اجتماعات الفريق. ولذلك، فإننا نشجع حكومة السودان

على التعاون مع الفريق في ظل الاحترام الكامل لولايته المستقلة لإجراء التحقيقات. وكما ذكرت الرئيسة، أحال الفريق مؤخرا تقريره النهائي إلى اللجنة، الذي خص فيه بالذكر الاشتباكات بين جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد والقوات التابعة لحكومة السودان في منطقة جبل مرة في دارفور، باعتبارها التطور الرئيسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد سمعنا خلال الإحاطات الإعلامية بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أن هذه الاشتباكات أسفرت عن عدد كبير من الإصابات في صفوف المدنيين، وحالات تشرد جديدة، وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان ارتكبتها جميع الأطراف. والتقارير عن حوادث إطلاق النار بشكل عشوائي ونهب وحرق القرى والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات تثير الانزعاج بشكل خاص.

وقد تحقق تحسن محمود في الحالة الأمنية في بعض أنحاء دارفور، وشهدنا بعض أوجه التقدم في عملية السلام بتوقيع جيش تحرير السودان – فصيل مني ميناوي وحركة العدل والمساواة على اتفاق لإجراء مفاوضات ابتدائية مع حكومة السودان في برلين في كانون الأول/ديسمبر. غير أن الاشتباكات التي وقعت في جبل مرة تذكير صارخ بأن الحالة في دارفور لم تُطبّع بعد وما زالت هشة. ولذلك يتعين على المجلس أن يكفل خفضا تدريجيا مسؤولا للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وأن يسائل الحكومة عن التقدم المحرز بشأن تحقيق النقاط المرجعية والمؤشرات لاستراتيجية خروجها، حسبما اتفقنا عليه في البيان الرئاسي S/PRST/2018/19، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حظر توريد الأسلحة لا يزال يُنتهك من جانب جميع الجماعات المسلحة وحكومة السودان. وتقرير الفريق يتضمن معلومات مفصلة عن تدفق الأسلحة إلى دارفور بصورة تزعزع الاستقرار. وندعو جميع الأطراف إلى التقيد بحظر توريد الأسلحة ونذكر حكومة السودان بشرط طلب موافقة لجنة ١٥٩١ للقيام بعمليات نقل العتاد العسكري إلى دارفور.

كما أشارت الرئيسة في ملاحظاتها إلى أن اللجنة توصلت بمعلومات من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتن. وخلال الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة، ذكر اللجنة بأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات لا يزال منتشرا على نطاق واسع في دارفور وأن الناجيات والشهود العيان يتعرفون بانتظام على الجناة من أفراد قوات الأمن. وسلطت الضوء أيضا على أن العنف الجنسي لا يزال يتسم بالتقصير المزمن في الإبلاغ عنه بسبب الخوف من الانتقام، واشتداد الوصم، وعدم توفير الحماية للضحايا، وتقاعس أجهزة إنفاذ القانون. وترحب المملكة المتحدة بمشاركة الحكومة فيما يتعلق بوضع إطار للتعاون من أجل منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له. ولا بد من التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار وتنفيذه تنفيذا كاملا إذا أُريد للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع أن ترفع من قائمة تقارير الأمين العام عن العنف الجنسي في حالات النزاع.

غير أنني أود أن أوجه الانتباه إلى التوصيات الهامة التي قدمتها إلى اللجنة السيدة باتن. وهذه التوصيات هي، أولا، أن يتم الارتقاء بالعنف الجنسي باعتباره معيارا قائما بذاته للإدراج في القائمة؛ ثانيا، أن يُمنح فريق الخبراء الموارد والخبرات الكافية للتحقيق في العنف الجنسي، وأن تطلب اللجنة صراحة من الفريق القيام بالتحقيق في حوادث العنف الجنسي المزعومة في دارفور وتوثيقها؛ ثالثا، أن تشمل أي عملية مقبلة لوضع النقاط المرجعية لرفع الجزاءات المحددة الأهداف الأحكام المتعلقة بالعنف الجنسي في القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨) وتدابير المنع والمساءلة المطلوبة بموجب القرارين ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢١٠٦ (٢٠١٣). وتعرب المملكة المتحدة عن تأييدها لتلك التوصيات وللجهود المتواصلة التي تبذلها الممثلة الخاصة باتن ومكتبها للتصدي للانتشار الخطير للعنف الجنسي في السودان.

وعلى الرغم من أن هذه المسألة لم تناقشها اللجنة، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأقول بضع كلمات عن الحالة الراهنة في السودان فيما يتعلق بالاحتجاجات الجارية.

تشعر المملكة المتحدة بالقلق إزاء الحالة الراهنة. إن استخدام القوة الفتاكة والاحتجاز التعسفي من جانب قوات الأمن في مواجهة احتجاجات سلمية أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف. نحن نشعر بالجزع إزاء التقارير التي تفيد بأن قوات الأمن استخدمت الغاز المسيل للدموع والعنف داخل المستشفيات ضد الأشخاص الذين يتلقون العلاج والأطباء الذين يقدمون المساعدة الطبية. ونكرر دعواتنا إلى ضبط النفس في العمل الشرطي في مواجهة الاحتجاجات، وإلى الإفراج عن المعتقلين ومساءلة المسؤولين عن القتل. إن طريقة تصدي حكومة السودان للاحتجاجات ستشكل النهج الذي ستتبعه المملكة المتحدة في الانخراط في الأشهر والسنوات المقبلة.

في الختام، أود مرة أخرى أن أشكر رئيسة اللجنة على التزامها المستمر. وأود أيضا أن أؤكد من جديد على أهمية نظام الجزاءات في السودان وأن أعرب عن أملنا في أن يتحلى جميع أعضاء اللجنة بأسلوب بناءة بينما نقترب من تجديد نظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) في الشهر المقبل.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الجمهورية الدومينيكية.

نشكر السفيرة فرونيتسكا على إحاطتها الإعلامية بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، وعلى مبادرتها بتقديم إحاطة لنا في جلسة مفتوحة.

فيما يتعلق بالمسألة قيد المناقشة، يرحب وفد بلدي بالمبادرات المختلفة في عملية السلام في دارفور، مثل التوقيع على اتفاق ما قبل المقاوضات بين حكومة السودان وجيش تحرير السودان – فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة في برلين في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، فضلا عن حملة الحكومة لجمع الأسلحة، التي حققت مستوى معينا من الأمن في المناطق الحضرية. ونود أيضا أن نسلط الضوء على التطورات الإيجابية في الديناميات الإقليمية، وأساسا مع البلدان المجاورة.

للأسف، وعلى الرغم من هذه الدلائل على التزام أطراف الصراع، فإن عملية السلام في السودان تواجه عددا من التحديات. نحن نشعر بالجزع إزاء الاشتباكات التي وقعت في منطقة جبل مرة، والتي أسفرت عن مزيد من التشرد وأزمة إنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان. وتعرض النساء والفتيات، اللائي ما زلن هدفا للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، يشكل مصدر قلق كبيرا.

وفي الوقت نفسه، من المثير للقلق أن حكومة السودان والجماعات المسلحة لا تزال غير ممتثلة لأحكام الحظر المفروض على الأسلحة، في انتهاك واضح للفقرة ٧ من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، وأنه لا يجري تنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول.

أخيرا، نحث الحكومة والجهات المعنية الأخرى في النزاع على أن تكثف جهودها من أجل تنفيذ تلك التدابير، ولكن، أساسا، على تهيئة الظروف للقضاء على ضعف حالة الفتيات والنساء وعلى وقف العنف الجنسي وضمان المساءلة الفعالة لمرتكبي تلك الجرائم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد النور (السودان): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أتقدم لكم بالتهنئة على نيل بلدكم عضوية مجلس الأمن كعضو غير دائم في العامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، وعلى ترؤسكم لأعمال المجلس لهذا الشهر. كما أرحب بالدول التي انضمت حديثا إلى المجلس الموقر، وهي ألمانيا وبلجيكا

وإندونيسيا وجنوب أفريقيا الشقيقة. ونؤكد التزامنا بالتعاون معهم ومع المجلس الموقر في كل ما يتصل بقضايا السودان في مجلس الأمن.

كما أتقدم بالشكر إلى السيدة السفيرة يوانا فرونيتسكا على إحاطتها بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، وعلى التقرير الذي عرضته على جلستكم الموقرة. كما أتقدم بالشكر لأعضاء المجلس على المداخلات التي قدموها في هذه الجلسة.

فيما يتعلق بعملية السلام في دارفور، أود أن أؤكد على النقاط التالية. أولا، التزام حكومة السودان الكامل بالعملية السلمية وتهيئة الظروف الملائمة لها، واستعدادها التام لاستئناف المفاوضات مع حركتي العدل والمساواة وجيش تحرير السودان – فصيل ميني ميناوي وفقا لاتفاق ما قبل المفاوضات الذي تم التوقيع عليه في ٦ كانون الأول/ديسمبر الماضي في ألمانيا. ونجدد هنا شكرنا وتقديرنا لشركائنا في ألمانيا على جهودهم، ونعرب عن تطلعنا للمزيد من التعاون من جانب مجلس الأمن والمزيد من الضغوط على الحركات المتمردة حتى تنضم إلى العملية السلمية، وفقا لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

ثانيا، فيما يتعلق بالأوضاع في جبل مرة، أود أن أؤكد أن هذه الأوضاع جاءت نتيجة مباشرة لرفض ما يسمى جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد محمد نور لكل الدعوات للمفاوضات وللحل السلمي للوضع في دارفور منذ عام ٢٠٠٦ وأيضا لرفض بعض أعضاء هذا المجلس الموقر اتخاذ أي إجراءات تجاه تعنت هذه الحركة وقيادتها واستهانتها بأرواح أهلنا في دارفور وإعاقتها لكل الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الهادفة لتحقيق السلام في دارفور.

ثالثا، أود أن أشير إلى الارتباط الوثيق بين السلام والتنمية في دارفور، وأن النزاع في دارفور في جوهره نزاع على الموارد الشحيحة لاعتبارات تنموية، وأن معالجة هذه الأوضاع بصورة جذرية تتوقف على مدى التزام شركائنا في المجتمع الدولي بدعم التنمية في دارفور والاستجابة للنداء الذي وجهه الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية في دارفور، الذي عقد على هامش الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي.

وفيما يتعلق بمسألة العقوبات، سيدي الرئيس، أود أن أشير إلى النقاط التالية. أولا، أؤكد التزام حكومة السودان بالتعاون مع كل أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة التي تعمل في السودان طالما التزمت هذه المؤسسات بالتفويض الممنوح لها وطالما التزمت باحترام سيادة السودان. ثانيا، أؤكد رفضنا التام للمعلومات المغلوطة وغير الصحيحة وغير المؤسسة التي وردت في التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) (انظر S/2019/34)، والتي بنيت واستقيت من مصادر غير موثوقة وغير محايدة، مثل إذاعة راديو دبنقا.

ثالثا، أود أن أشير إلى أن نظام الجزاءات الذي تم فرضه على دارفور بموجب القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، مر بتطورات عديدة وأن الأوضاع الآن وفقا لشهادة مجلسكم الموقر ووفقا لتقارير الأمين العام للأمم المتحدة تختلف تماما عن الظروف والأوضاع التي تم فيها فرض هذه العقوبات قبل ١٣ عاما.

وقد أكدت كل التقارير الأممية التي صدرت عن السيد الأمين العام أو حتى تقارير فريق الخبراء خلال العامين الماضيين، على التحسن المطرد للأوضاع في دارفور. وقد كان هذا التحسن الدافع الرئيسي لاعتماد مجلسكم الموقر قراريه ٢٣٦٣ (٢٠١٧) و ٢٤٢٩ (٢٠١٨) اللذين قضيا بتخفيض قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وصولا لخروجها النهائي وانتهاء ولايتها بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

وأرجو أن أشير أيضا إلى أن حكومة السودان ظلت تجتهد في تطبيع الأوضاع في دارفور بمختلف مجالاتها تمكينا

لعودة ولايات دارفور إلى وضعها الطبيعي. فقد بذلت الحكومة جهودا مقدرة في النواحي الأمنية حققت بها قدرا كبيرا من الأمن والاستقرار في كافة ربوع دارفور، حيث أسهمت حملة نزع سلاح وجمعه من أيدي المواطنين في دعم الاستقرار وتعزيز الأمن وإنهاء مظاهر العنف القبلي التي كانت منتشرة من قبل، بجانب القضاء أو الحد من الأعمال الإجرامية واللصوصية. كما بذلت الحكومة جهودا في بسط هيبة الدولة وتعزيز سيادة حكم القانون. وتتواصل هذه الجهود يوما بعد الآخر، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الاستقرار لدى المواطنين ودفع أعدادا كبيرة من النازحين واللاجئين إلى العودة إلى مناطقهم وقراهم الأصلية.

اعتمد مجلسكم الموقر في شباط/فبراير الماضي قراره ٢٤٠٠ (٢٠١٨) لتجديد ولاية فريق الخبراء لفترة عام تنتهي في شباط/فبراير من العام القادم. ونرجو أن ننوه هنا إلى الفقرة العاملة ٣ من ذلك القرار التي اعتزم فيها مجلسكم إجراء استعراض لنظام الجزاءات المفروضة على دارفور تمشيا مع تطورات الاوضاع على الأرض. وبالنظر إلى كل التقارير المقدمة خلال هذه الفترة من السيد الأمين العام أو من فريق الخبراء، والتي تؤكد على التحسن المطرد للأوضاع في دارفور، عليه، يأمل وفد بلادي أن يبدأ مجلسكم الموقر خلال قراره القادم لتجديد ولاية فريق الخبراء في شباط/فبراير، استعراض نظام الجزاءات المفروضة على السودان بموجب القرارين ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٩١ (٢٠٠٥) وذلك لتمكين القوات المسلحة السودانية من القيام بمسؤولياتها التي كفلها لها ميثاق الأمم المتحدة، خاصة في ضوء تقليص المكون العسكري للعملية المختلطة تميهدا لخروجها في العام القادم، بجانب تمكين هذه القوات المسلحة وغيرها من القوات النظامية الأخرى لتعزيز أدوارها الإقليمية التي تقوم بها في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب وغيرها من المهام الأخرى التي تستوجب أن يقدم المجتمع الدولي دعمه لها، وأن يأخذ مجلسكم الموقر في حسبانه أن دارفور تجاور ثلاث دول تشهد صراعات ونزاعات، الأمر الذي يستوجب تمكين القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى من بسط سيطرتها على الأوضاع على الحدود مع هذه الدول.

فيما يختص بالنقاط التي أثارها بعض الزملاء أعضاء المجلس الموقرين بشأن الاحتجاجات وأعمال العنف والتخريب التي شهدتها بعض مناطق السودان بلادي منذ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أود أن أشير إلى النقاط التالية.

أولا، التزام حكومة السودان الكامل بإتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير السلمي عن آرائهم في الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد. وفي ذات الوقت التزام حكومة السودان بواجباتها الدستورية وبما يكفله لها القانون الدولي من حماية الأرواح والممتلكات العامة في وجه التخريب والحرق وكل أعمال العنف التي قام بها بعض المتظاهرين.

ثانيا، أرجو أن أؤكد أولا أن موضوع هذه الاحتجاجات ليس له أي صلة لا من قريب ولا بعيد بموضوع هذه الجلسة المخصصة لموضوع محدد وهو بحث تقرير فريق الخبراء (انظر S/2019/34) عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) وأرجو أن يلتزم أعضاء مجلسكم الموقر بموضوع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.